في الكتب المشهورة كالجامع والمبسوط حتى لو ترك شيئا قليلا
لم يمسه ماء من مواضع اليتيم لا يجزيه التيم كما في الوضوء وروى
الحسن بن زياد عن اصحابنا المذكور في عامة الكتب ان
رواية الحلق عن ابي حنيفة انه الاستيعاب ليس بواجب
حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين يجزيه
التيمم وفي نظم الزندوستي قدر الدرهم عفو وان زاد عليه لم
يجز وعلى هذه الرواية شرع الخاتم والتوار وتخليل الاصابع
لا يجب وعلى تلك الرواية يجب ويتبغي ان يحتاط
بانا نأخذ بالرواية الاول ويستوعب فانها هي الصحيحة
وقال في الكفاية وبه يأخذ الفقيه شرط على ما حكي عن اصحابنا
والناس عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجب
وفوق العينين لا يجوز وروى عن محمد لو ترك ظهر كفيه
بلا مسح لا يجزيه ومن هو مقطوع اليدين من المرفقين
اذا تيمم يمسح موضع القطع لانه من جملة الموفق واما
شرطه اي شرط التيمم فالنية لا يجوز بدونها عند نا خلافا لزفر
اعتبارا بالمعناه اللغوي وهو القصد والقصد هو النية
فلو اصاب التراب وجهه ويديه او قصد تعليم احد
لم يكن متيمما ما لم ينو التطهر مطلقا والقربة مقصودة
تصح منه حالا ولا صحة للعبادة الطهارة ولا يشترط نية
كونه للصحة او الجنابة ونحو هما في الصحيح وكذا طلب الماء
شرط او غلب على ظنه اي ظن المحتاج الى الطهارة انه

Copyright Beijing University

هناك اي في مكانه الذي هو فيه ماء او كان ذلك الشخص في
الصحراء لا ته وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب على ظنه
او اخبره من يثق بوجود الماء في ذلك المكان وجب الطلب
للماء بالاجتهاد فيطلب يمينا ويسارا قدر غلوة مع كل جانب
وهي ثلثمائة خطوة الى اربعمائة وقيل رمية سهم وشرط
في الخبر ان يكون مكلفا عدلا او اقل فلا بد معه من غلبة الظن
حتى يلزم الطلب لانه من الديانات وانما الخلاف في وجوب
الطلب وعدمه فيما اذا لم يغلب على ظنه ولم يخبره من
خبره ملزم او كان في الفلوات لان في الصحراء هكذا وقع
في النسخ بالواو والواجب ان يكون بالواو او عندنا لا يجب
الطلب خلافا للشافعي فان عنده يجب الطلب والا يجوز
التيمم قبله لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ولا
يقال ما وجدا الا بعد الطلب وكلمة لعل تقال لاستعمال
ما وجد في حق الله سبحانه وتعالى وهو منزه عن ان يقال
في حقه طلب ولو اخبره نسا لا عدل بعدم الماء عنده غلبة
الظن ونحوها جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل
حجة في الديانات وكذا مع شرط عجزه عن استعمال الماء
فالحاصل ان شروط التيمم ستة النية والمسح والتصعيد وكونه
طاهرا والعجز عن استعمال الماء حقيقة او حكما حتى ان
المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب الوضوء او بالتحرك
او باستعمال الماء او خاف ابطاء البرء من المرض بسبب ذلك